مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

توجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص وعلاقته بالتأويل والتخريج

بابكر محمد بابكر محمد – مبارك حسين نجم الدين

المستخلص :

عنوان هذه الدراسة هو توجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص وعلاقته بالتأويل والتخريج وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعريف مفهوم التوجيه النحوي لغوياً واصطلاحياً، وبيان دواعي توجيه الألفاظ وتأويلها نحوياً وتوضيح علاقة التوجيه النحوي عند النحاة بالتأويل وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة .

وقد جاءت هذه الدراسة في مباحث أربعة وقد تناولت مفهوم التوجيه عموماً ثم مفهوم التوجيه عند النحاة مع بيان علاقته بالتأويل كما عرضت لدواعي توجيه الألفاظ نحوياً وما تعلق به من معرفة الأحكام والمعاني . وقد اسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج منها . انتشار التوجيه في بطون كتب النحو بصورة مجملة .

. قواعد التوجيه النحوي وسيلة من وسائل تقعيد القواعد في العلوم الإسلامية عامة وفي النحو خاصة .

. استفاد النحاة من التأويل والتخريج لأنه يرد إلى استخدام أصل القاعدة بل وإلى أصل الوضع.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها :

العناية بعلم توجيه القراءات القرآنية والأحاديث النبوية والإكثار من البحوث العلمية لتوضيح القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية : توجيه ، توضيح ، تخريج ،تأويل .

Abstract

The paper is entitled “Guiding words Grammatically in Context and its Relationship with Interpretation and Authentication”. The paper tends to define the concept of grammatical guidance from linguistic and terminological perspective. The study also seeks to clarify reasons for guiding and interpreting them grammatically. The paper also seeks to underpin the relationship between grammatical guidance and interpretation according to the grammarians. The researcher has adopted descriptive approach because it suits the nature of the study.

This study consists of four themes. It deals with the concept of grammatical guidance in general and for grammarians in particular with focus on its link to interpretation. The study has investigated reasons directing words grammatically to identify rulings and meaning. This study has arrived at several conclusions:

- Generally, grammatical guidance is common in grammar books
- Grammar guidance rules are one of the means for establishing rules of Islamic science in general and grammar in particular.
- The grammarians have availed of interpretation and authentication because they necessitate referring words to the source.

The study has made several recommendations. Most notably, the study has recommended that emphasis should be placed on guiding Koranic recitations and hadiths. Moreover, more studies should be carried out to clarify the concept..

Keywords: guiding, explaining, authenticating, interpreting

المقدمة:

تناولت هذه الدراسة توجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص وعلاقته بالتأويل والتخريج فتوجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص العربية أمر كثير وشائع خاصة عند المفسرين والقراء والفقهاء والمحدثين والنحويين نجد ذلك في قراءات القرآن الكريم المتعددة كما نجده في روايات الحديث المختلفة ويتضح أيضاً في النصوص الأدبية الموروثة عن الجاهلية وصور الإسلام لأختلاف رواياتهما هذا الأمر لفت نظر الباحث لأن يتناول توجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص .

مفهوم التوجيه عموماً (الفقه – التفسير – والقراءات والنصوص)

أولاً: مفهوم التوجيه:

تقتضي مناضرورة البحث العلمي قبل الدخول في التعريف الاصطلاحي لقواعد التوجيه أنْ نذكر أولاً معنى التوجيه لُغوياً :

التوجيه لغة:

مصدر الفعل الثلاثيالمضّعف (وجّه) يُقال : وجهت إليك توجيهاً (الفيروز ابادي ، القاموس المحيط) ، مادة وجه . يُقال أيضاً : وجّهت لريح الحصى توجيهاً إذا ساقته

والوجه في الكلام السبيل الذي تقصده به فقولنا وجّه الكلام توجيهاً أي اتجه به إلى القصد الذي يريده .

وشرح أيضاً في المعاجم اللُغوية بمعنى الجهة ، والناحية ، وصرف الكلام عن وجهه والمعنى وما ظهر لك من مسألة وغيرها (محمد حسنين صبرة –2008م – ص 13.) يُقال : قاد فلان فلاناً فوجه أي انقاد واتبع وشئ موجه إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف ويُقال خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهاً إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه . (أبو القاسم جار الله الزمخشري ، مادة وجه .)

التوجيه اصطلاحاً :

نتناول في بياننا للمعنى الاصطلاحي للتوجيه أمرين مهمين :

الأوّل : الأصل الذي أخذ منه لفظ التوجيه وهو لفظ الوجه .

الثاني : التوجيه نفسه الذي يمثل العملية النحوية التي يقوم بها النحاة .

أ. الوجه:

الوجه يعني في اصطلاح النحاة : ذكر المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ، تكون الكلمة الواحدة مرفوعة لأنهما فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع .

ومثلها ما يكون في حالة النصب، والجر، فكل حالة لها معنى نحوي واحد، أو أكثر وهو ما يُسّمى بالوظيفة النحوية أيضاً .

فقد وجّه ابن هشام نصب (خوفاً) قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾ (سورة الروم 24) على أنه مفعول لأجله ، أو مفعول مطلق، أو حال (عبدالله الخولي، 1997م – ص 8) وقد يكون الوجه أيضاً في كلمة لا يظهر عليهما الإعراب فتحتمل حالتين مختلفتين ، أو أكثر، فذلك يتناول الوجه، لا المحل الإعرابي الواحد فقط، بل أكثر من محل وما يلزم ذلك في بعض الأحيان من نوع الوظائف النحوية.

وهذه المحال هي الرفع ، النصب ، الجر ، فمن ذلك قوله تعالى(الم (1) ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2)الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ((3)الم (1) ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2)الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)(3) (سورة البقرة – الآية 1– 3) قال السمين الحلبي : (الذين) يحتمل الرفع و النصب والجر) والظاهر الجر، وهو من ثلاثة أوجه، أظهرها : أنه نعت للمتقين والثاني : بدل، والثالث عطف بيان.

وأما الرفع : فمن وجهتين، أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف على معنى القطع والثاني أنه مبتدأ والنصب على القطع. (ابن هشام الانصاري، 2000 ج 6 ص 137.)

فترى هنا أكثر من توجيه لكلمة (الذين) وهذا التوجيه لا يقتصر على حالة إعرابية واحدة كالرفع مثلاً بل شمل أيضاً على أكثر من حالة : الرفع ، النصب ، الجر .

وما في كل حالة من وظيفة توجيه تختلف عن الأخرى .

والوجه بهذا المعنى يمكن أن نطلق عليه اسم (الوجه الإعرابي) لأنه متعلق بالإعرابي وإلا فإن الوجه قد يرد على ألْسِنة النحاة وقاصدون به أربعة أمور :-

الأوّل : يُراد به أصل الكلام فمن ذلك قول سيبويه في قولهم : وما كل من وافي مني أنا عارف . (لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال : ليس عبدالله أنا عارف فأضمو الهاء في عارف، والوجه :عارفة). (السمين الحلبي — 1989م ، ص 91.)

الثاني: يراد به القاعدة النحوية الأقوى ، والأولى أيضاً .(سيبويه عمرو بن عثمان بن قمبر ، 1988م– ص 72 .)

قال سيبويه : (سألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثني أحدثك وإن تأتني وتحدثني أحدثك فقال : هذا يجوز والجزم الوجه) (محمود حين الجاسم 2007م – ص 34) كذلك قول المبرد :(فإن قلت من يأتيني أته فأكرمه، كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمه). (المبرد أبو العباس محمدين يزيد المقتضب ، ص 20 .)

الثالث : يراد به القاعدة مطلقاً ، فمنه قول المبرد: (كذلك إن ينبت واحداً من الواو على الفعل لم يجز القلب، لأن الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واو الثبات في الواحد نحو قولك: عتا يعتو عتواً قال الله عز وجل : وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا (سورة الفرقان الآية 21.) ومنه قوله ابن فارس : ((قد) جواب لمتوقع، وهي نقيض (ما) التي للنفي وليس من الوجه الابتداء بهما إلا أن نكون جواباً للمتوقع).

الرابع : يراد به كما في المعنى اللغوي – القصد في الكلام ، أو المذهب الذي يذهب إليه في الكلام . فمن ذلك قول ابن السّراج : (وأعلم أن (ربَّ) تستعمل على ثلاثة وجوه :-

الوجه الأوّل : هو الذي قد ذكرت من دخولها على الاسم الظاهر النكرة وعملها فيه وفي صفته الجر .

الوجه الثاني : دخولها على المضمر على شريطة التفسير .

الوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف مابعدها وتكفها عن العمل قال تعالى وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا (سورة الفرقان الآية 21.)

وهو هنا يريد بالوجه المذهب في الكلام أو القصد .

ب. التوجيه :

اتضح لنا من الحديث السابق أنّ الوجه النحوي يشمل الأحكام النحوية والصرفية المتنوعة، والتعريف السابق خاص بالتوجيه الإعرابي ، بخلاف ما ذهب إليه الدكتور عبدالله الخولي من أنّ التوجيه خاص بالإعراب دون الأحكام النحويّة والصرفية المختلفة والحقيقة أنّ لفظ (التوجيه) يمثل العملية التي يقوم بها النحاة لبيان حالة الإعراب ، أو الحكم النحوي، أو الحكم الصرفي .

على أنّ ما يحتاج إلى مناقشة هو حدود هذا العملية النحوية إذ يري بعض الباحثين أنّها تشمل بيان هذه الأمور وما اشتملت عليه من تعليل وتفسير يقول الدكتور الخولي في كتابة (قواعد التوجيه في النحوِ العربي) : (التوجيه هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية) وبيان أوجه كل منهما وما يؤثر فيها وما يلزم ذلك من تقرير، أو تعليل ، أو تفسير أو استدلال ، أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له ، أم لم يصغ). (ابن فارس الصاحبي ، 1993م – ص 161 .)

وربما أنّ مفهوم التوجيه النحوي بهذا المعنى صار مرادفاً لمفهوم الاجتهاد النحوي وليس ثمة دليل من نص منقول عن النحاة ، أو حجة معقولة من الفهم تساعدنا على توسيع دائرة التوجيه إلى هذه الدرجة .

وبناءً على ذلك أنّ الأولى بنا هو الاقتصاد على ما يؤيد اللفظ معجمياً بسبب أنّ مادة الكلمة هي (و–ج–هـ) وصرفياً بسبب أن الوزن المضّعف (تفعيل) وهو ما يمثل في نظر البحث في كونه مجرد النسبة إلى الوجه، أو اعتقاد الوجه فوزن (فعّلى تفعيلاً) يدل صرفياً على النسبة والاعتقاد اللذين هما أقرب الدلالة إلى مضمون عملية التوجيه .

أما ما يذكر مع التوجيه من تفسير ، وتعليل ، فإنهم لا ينصون على كونه نصاً في التوجيه.

على كل حال فإنّ ذكر هذه الحالات الإعرابية أو الأحكام النحوية والصرفية بما فيها الإعرابية إلي ما يُسّمى (الوجه) أيضاً وما يصحب ذلك من تقليل وتفسير لبيان صحته ، أو إبطاله، أو تضعيفه فهذا يُسّمى توجيهاً للوجه النحوي أيضاً مع ما يصاحبها.

ففي قوله تعالى:(ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (٢)) (سورة البقرة الآية (2) يعلل السمين الحلبي عمل (لا) في (ريب) وهو البناء على الفتح فيذكر عمل (لا) عموماً ، وسبب بنائهما ويذكر توجيه النحاة لها قائلا : و (لا) نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها (أنّ) واسمها معرب ومبني فيبنى إذا كان مفرداً نكرة على ما كان ينصب به ، سبب بنائه تضمنه معنى الحرف وهو (من) الاستقرائية ، وقيل بنى لتركبه معها تركيب (خمسة عشر) .

وزعم الزجاجي أنّ حركة (لا رجلَ) ونحوه حركة إعراب ، وإنما حذف التنوين تخفيفاً ...). (السمين الحلبي – ص 82،–83.)

فالملاحظ هنا عدة أمور :

الأوّل : كون (رَيْبَ) اسم (لا) النافية للجنس .

الثاني :عمل (لا) النافية للجنس ، وهو حملها على نقيضتها (إن) وهذا قياس.

الثالث : كون اسم (لا) النافية للجنس مبنياً أو منصوباً .

الرابع : تعليل بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف .

الخامس : استدلاله بالسماع على بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف .

فنلاحظ أنّ الحلبي لم يكتف بذكر الوجه الإعرابي لكلمة (ريب) بل قام بتعليل هذا الوجه والاستدلال على ما يراه والرد على من يرى خلاف ذلك وهذا ما يمكن تسميته بالتوجيه الإعرابي في النحو العربي ، وليس التوجيه النحوي لذا قال الدكتور محمد حسنين صبره: يمكن أن نقول أنّ معنى توجيه نحوي هو تحديد دليل أو تحديد سبب أو تحديد مخرج لأيّ مسألة نحوية). (محمد حسنين جبرة – ص 22 .)

ومن ذلك أيضاً ما ذكره المرادي في قوله تعالى:يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ{. (سورة النساء الآية 26) وقوله عز وجل:(قُلْ أَنَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٧١) (سورة الانعام الآية 71 .)

قال الشاعر :

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنها تمثل لي ليلى بكل سبيل

قال : (من النحاة من ذهب إلى أنّ اللام في (ليبين، ونسلم ، ولأنسى) (لام) كي .

ولهم في توجيه ذلك قولان :

أحدهما : أن المفعول محذوف واللام للتعليل ، والمعنى يريد الله ذلك ليبين،وأمرنا بما أمرنا به لنسلم وأريد السلوى لأنسى ذكرها.

والثاني ما حُكِي عن سيبويه وأصحابه : (إنّ الفعل مقّدر بالمصدر أي إرادة الله ليبين وأمرنا لنسلم فينعقد من ذلك مبتدأ أو خبر) . (الحسن بن القاسم المرادي ، 1992م – ص 55 .)

فالملاحظ أنهم ذهبوا إلى حكم إعرابي وهو أن اللام لام كي ثم قاموا بتفسير هذا الحكم في النصوص الواردة لذلك قال الماردي : (ولهم في توجيه ذلك قولان) أي تفسيران لذلك الحكم لأنه لا يتسق مع هذه النصوص فوجب تفسيرها ما ذهبوا إليه .

وتعريف الدكتور الخولي السابق يقتصر فقط على الإعراب كما في تعريفه للوجه، فالمعروف أنّ الوجه النحوي يشمل الإعراب وغير الإعراب لذا فكل تفسير أو تعليل أو الاستدلال أو احتجاج لهذا الوجه النحوي أو الصرفي يُسَمّى (توجيه نحوي) .

وقدّم الدكتور تمام حسان تعريفاً للتوجيه أَحْرَف من تعريف الخولي فقد عرّف التوجيه بأنه (تحديد وجه ما للحكم). (تمام حسان ، الاصول ، 2009م – ص 206 .)

فالحكم هو الركن الرابع من أركان القياس فهو بذلك لا يختص بالإعراب فقط بل يشمل الحكم والحكم يشمل الإعراب وغير الإعراب .

ففي المثال الذي أوردناه عن السمين الحلبي نرى أنّ علل أولاً نصب (ريب) على أنه اسم (لا) مبنى فهذا حكم إعرابي ، ثم علّل سبب عمل (لا) النافية للجنس وهو حملاً على (إنْ) فهذه على قياسية أي انه علل الحكم الذي هو الركن الرابع من أركان القياس .

كذلك نراه استدلّ بالسماع على بناء اسم (لا) النافية للجنس على أنّ المفرد منه مبني وهذا استدلال للحكم ، واعترض كذلك على السماع الذي استدلّ به الزجاج لإثبات حكم إعرابي مغاير للذي ذكر .

فالتوجيه النحوي بذلك هو ذكر الحكم النحوي –سواء أكان الركن الرابع من أركان القياس أم كان حكماً إعرابياً أو حكماً عاماً وما يتعلق بهذا الحكم ويؤثر فيه من أوجه و ما يلزم ذلك من تقدير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج .

وقد قسم الدكتور تمام حسان التوجيه إلى توجيهين بحسب دوره : توجيه استدلالي ، وتوجيه تأويلي. (تمام حسان ، ص 206.)

والتوجيه الاستدلالي يكون أما على مسموع أو على قياس فمن المسموع قولهم : (الصيف ضَيّعت اللبن) فلا تعبير في كسر (تاء) ضيّعت ، و إن كان المخاطب مذكوراً ، وذلك لأن الأمثال لا تتغير ، فهذا التوجيه أدّى إلى قبول هذا المثل فأُسْتُدِلّ به على استعمال هذا النص المسموع كما هو دون تغيير والتوجيه الاستدلالي في القياس نحو كأن يوجه إعراب الفعل المضارع حملاً على الاسم لما بينهما من متشابه من نواحي مختلفة.

أما التوجيه التأويلي فهو حينما يقوم النحوي بإرجاع النص إلى ما يمكن أن يكون هو الأصل المفهوم له ، نحو تأويل ابن هاشم لنصب (خوفاً) في قوله تعالى : هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ (١٢) (سورة الرعد الآية 12 .).

على أنه مفعول مطلق : أو لأجله ، أو حال ثم قام بتوجيه كل وجه إعرابي محاولاً رده إلى أصله فقدّر للمفعول المطلق فعلاً (فتخافون خوفاً) .

وقام بتوجيه النصب على الحالية بتأوليه بمشتق (خائفين) لكي يَسْلَم له وجه الحالية ثم أوّل المفعول لأجله على أنه مبيناً بسبب أي (لأجل الخوف) (ابن هشام مغني اللبيب ، ص 137) أما حينما يبدو النص غير مقبول للوجه المختار فإن النحوي يقوم بتوجيهه بالتأويل وذلك لإيجاد تخريج لهذا النص وهذا ما يُسَمّى بالتخريج . (تمام حسان ، ص 207.)

فمن ذلك قولهم في قول الشاعر النابغة الذبياني :

كِلينِي لِهَ َمٍ يا أُميمةَ ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

(البيت للنابغة الزباني زيادين معاوية بن ضباب المري– ص 4 .)

حينما نُصِبت (أُميمةَ) وحقها البناء على الضم لأنها مفرد علم قام النحاة بتخريج النصب في هذا البيت فمنهم من خرّج (النصب) على الترخيم (والتاء هي التاء المبدلة من تاء التأنيث التي تلحق في الوقف، أثبتها في الوصل، إجراءً له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر).

ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت لبيان أنها حُذِفت للترخيم ثم حُركت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها وهناك غيرها من التخريجات.

فهذا هو ما يُسمّى بـ (التوجيه التأويلي) ويُسمّى تخريجاً أيضاً . (تمام حسان ، ص 207)

مفهوم التوجيه عند النحاة وعلاقته بالتأويل

التوجيه النحوي :

التوجيه من مصطلحات علوم العربية ورد لفظه بدلالته الاصطلاحية في أكثر من مبحث من مباحث العربية فهو مصطلح بلاغي ، عرّفه السكاكي بقوله: (هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين) . (يوسف بن ابي السكاكي الخوارزمي الحنفي، 1987م – ص 427 .)

وهو من مصطلحات العرض والقافية وعرفوه بأنه : (اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقّيد) . (ابن منظور – لسان العرب 559/13 .) أما في نطاق النحو العربي فيراد به (بيان أنّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو ، فيقولون مثلا وتوجيه الرواية أو البيت كذا وكذا). (محمد ابراهيم عبادة ، ص : 299 .)

ومعنى ذلك أنّ النحوي قد تعرض عليه قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى فيه أكثر من وجه إعرابي كأن يرد بالرفع وبالنصب ، أو بأكثر من صوتوفيعمل على إيجاد حالة تتطابق مع قاعدة نحوية معروفة لتجعل النص وجهاً مقبولاً في العربية ، جائزاً عند دارسيها ، وذلك لحل إشكال ما ، قد يكون في ظاهرة تعارض بين النص والقاعدة النحوية.

وقد أورد الإمام الشوكاني في تفسيره كلاما يدل على استخدامه للفظ التوجيه صراحة ، وذلك في مواضيع كثيرة ، منها :

قال الإمام الشوكاني : قوله : (كهيعص) قرأ أبو جعفر هذه الحروف مقطعة ووصلها الباقون، وأمال أبو عمرو الهاء وفتح الياء عكس ذلك ابن عامر وحمزة وأمالهما جميعاً الكسائي وأبوبكر وخلف ، وقرأها بين اللفظين أهل المدنية وفتحهما الباقون . وعن خارجة أنّ الحسن كان يضم كاف ، وحكى عن غيره أنه كان يضم (ها) .

وقال أبو حاتم : لا يجوز ضم الكاف ولا الهاء ولا الياء قال النحاس : قراءة أهل المدينة من أحسن ما في هذا ، والإمالة جائزة في (ها) وفي (يا) وقد اعترض على قراءة الحسن جماعة، وقيل في تأويلها أنه كان يهتم بالرفع فقط . وأظهر (الدال) من هجاء (صاد) نافع وأبو جعفر وابن كثير وعاصم ويعقوب ، وهو اختيار أبي عبيد وأدغمها الباقون .

وقد قيل في توجيه هذه القراءات أنّ التفخيم هو الأصل ، والإمالة فرع عنه ، فمن قرأ بتفخيم الهاء والياء. فقد عمل بالأصل ومن أمالها فقد عمل بالفرع ومن أمال أحدهما وفخّم الآخر فقد عمل بالأمرين. (فتح القدير 378/3 .)

وقال أيضاً: (وان الله ربي وربكم فاعبدوه) قرأ أهل المدينة وابن كثير وأبو عمرو : بفتح (أنَّ) وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة : بكسرها وهو من تمام كلام عيسى وقد أُبى : (إن الله) بغير واوٍ ، قال الخليل وسيبويه في توجيه قراءة النصب بأنّ المعنى : ولأن الله ربي وربكم. (فتح القدير 3/ 394)

وعند تفسير قوله تعالى:(قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ (٦٣) (سورة طه الآية : 63 .) بعد أن ذكر أوجه القراءة والاعتراضات والردود قال : (فهذه أقوال تتضمن توجيه هذه القراءة توجيهاً نصح به وتتخرج به عن الخطأ) (فتح القدير 441/3.)

وقال الإمام الشوكاني بعد ذكر أوجه القراءة لقوله تعالى:(قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾ (سورة الأنبياء الآية 60 .) قال ومن غرائب التدقيقات النحوية ، وعجائب التوجيهات الإعرابية أنّ الأعلم الشنتمري الاشبيلي قال : أنه مرتفع على الإهمال . قال ابن عطية : ذهب إلى رفعه بغير شئ) (فتح القدير 488/3 .) يقصد قوله : (إبراهيم) . واستعمال التوجيه في كتب التفاسير كثيره ، عند كثير من العلماء، وأطلق عليه بعض العلماء علم الاحتجاج وعلم علل القراءات .

التأويل والأحكام النحوية: أخذ المفسرات بناصية التأويل في معرض تفسيرهم لكتاب الله والوقوف على خبايا النص ومكوناته إذ لا يكتفي المفسر بالوقوف عند ظاهر اللفظ فتحدث رغبة في نفسه تحثه على مزيد من البحث وراء المعنى المخفي فيعمد إلى

تقليب العقل في محيط اللفظ لعله يهتدي إلى معنى يراه الأنسب بناء على توجيه الأدلة والقرائن . (دليلة منزور 2000 ص 185 .)

وقد حققت اللغة والتأويل مقصداً شرعياً هاما بدحض شكوك الملحدين الذين نظروا إلى بعض الآيات وخلصوا إلى أنّ بينهما تناقضاً وهي :

1. قال تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ (سورة هود الآية 105 .)
2. قال تعالى:(يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (النحل الآية : 111)
3. قال تعالى فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ (٣٩) (الرحمن الآية 39 .)
4. قال تعالى:(بل عجبت و يسخرون و إذا ذكروا لا يذكرون) (الصافات الآية : 24 .)

هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (٣٦) (سورة المرسلات الايات 35- 36) والذي نظر إليه هؤلاء الملحدون أنّ الناس يوم القيامة لا يتكلمون ثم يجدون في آيات أخرى يصف الله فيها جدالهم واعتذارهم . قال قتادة: قد كانت مسألة ثم ختم على أفواه القوم وتكلمت أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون وقِيل لا يسأل عن ذنبه ليعلم من جهته ولكن ليسأل سؤال توبيخ. (المصدر نفسه ج 4 ، ص 48 .وقد تبين أن الآيات تختلف في معانيها باختلاف التراكيب ، والسياقات وجة الخطاب .

1. اختلاف الزمن يوم يأت – المقصود الله – لفظ اليوم يدل على الزمن المستقبل .

هذا يوم – يوم العذاب تعيين المشار إليه زمن الحاضر

يوم تأتي تحضر النفوس للحساب ويحدث بينها جدال وزمنه المستقبل

. اختلاف السياق ـ مرهون كل الناس هود 105

ينوع المخاطب الكافرون المرسلات 35-36

انتقال السياق من الخبر إلى الإنشاء في الخطاب الموجه : بصيغة الأمر وقوفهم إنهم مسؤلون .

فالتأويل تحقق باللفظ والمعنى .

يرى الباحث أنّ تقدم الظرف في أكثر من آية كان من أجل التركيز على ملابسات الحساب ووضع الحدث في المقام الذي يناسب فاعلية .

التأويل في النحو:

إذا عرفنا حق يقة التأويل في الاصطلاح أنه صرف الكلام عن ظاهرة إلى معنى يحتمله تبّين لنا أنّ الأحكام النحوية تنقسم إلى قسمين قسم ظاهر وقسم مؤول أي أنهما أحكام أصلية وأحكام فرعية نتجت عن حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه احتماله بدليل يعضده. (الالمري ، ص 50 .)

ومن ثم كان التأويل وسيلة منهجية في التوسع في الأحكام وتعدد المعنى إذ أنه طريق للوصول إلى المعنى الخفي وإظهاره ثم وضعه بإزاء المعاني الظاهرة فنلحظ أنّ هذه المعاني احتملها اللفظ الأصلي ودلّ عليها بطريق من طرق الدلالة إما بالمنطوق أو المفهوم.

تخضع التراكيب العربية لتغيرات كثيرة بحسب نيّة المتكلم والمقام وظروف السامع فتمتد أو تتقلص في بنيتها التي ترفع بذهن المتلقي إلى تأويل المعنى والبحث عن احتمالاته من خلال التقليب في عناصر التركيب الظاهرة واستدعاء العناصر الغائبة من البنية العميقة عن طريق الحذف الذي يستدعي تأويل البنية للحصول على المعنى الخفي. (المرجع السابق – ص 51 .)

المبحث الثالث

دواعي توجيه الألفاظ وتأويلها معنوياً :المشترك اللفظي الذي (حدده أهل الأصول هو اللفظ الواحد الذي على معنيين مختلفين فأكثر ، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة). (جلال الدين السيوطي – ص 396 .)

ومعلوم أن التمييز بين المعاني المشتركة في اللفظ الواحد يكون من خلال السياق الذي يرد في اللفظ فمن الأسماء التي وقعت مشتركة (الصدى) فإنه ما يعارض الصوت وهو بدن الميت وهو طائر يخرج فيما يدّعون من رأس القتيل إذا لم يأخذ بثأره. (ابن جني – ص 110)

وقد وقعت الأفعال مشتركة أيضاً وذلك نحو (وجدت في الحزن ، ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ، ووجدت في الضالة ، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك .....). (المصدر السابق نفسه – ص 111)

وجاء من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد ، نحو (من) فإنها تكون تبعيضاً وابتداء و (لا) تكون نفياً ونهياً وتوكيداً ، و(إن) فإنها تكون نفياً وشرطاً وتوكيداً ، ويبين ابن جني أنّ اللبس الحاصل نتيجة اشتراك الألفاظ في الدلالة على أكثر من معنى (يسقطه تأمله) (ابن جني – ص 110) وذلك بالنظر إلى القرائن المختلفة التي ترد في السياق اللغوي الذي ورد فيه اللفظ المشترك ومن ثمة يحدد المعنى الذي يقصده المتكلم من اللفظ .

توجيه معاني ما يختل التضارب أو الزيادة من الكلام :

أكّد ابن جنيأهمية مراعاة السياق في توجيه الكلام الذي يمكن أن يُلاحظ فيه شئ من التضارب ، كتذكير المؤنث ، أو تأنيث المذكر فينبغي أن يحمل على المعنى وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (سورة الانعام الآية 78) أي هذا الشخص ، أو هذا المرئي أو نحوه وكذلك قوله

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ (سورة البقرة الآية 275 .) لأنّ الموعظة والوعظ واحد ، وقالوا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ سورة الاعراف الآية 56) أنه أراد بالرحمة هنا المطر. (الخصائص ج2 ص 412 .)

ومن تأنيث المذكر ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو (أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ، فقال : نعم أليس بصحيفة قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق (المصدر نفسه – ص 416.)

ومما ورد في هذا الباب من الشعر قول النابغة :

إذا تغنّى الحمامُ الورقُ هيّجني ولْ تغرّبتُ عنها أُمِ عَمّارِ

لأنه لم قال هيجني ،دلّ على :ذكّرني فنصبها به

فكأنه قال : ذكّرني أم عمار وليس هذا إلا حملاً على المعنى انطلاقاً في القرائن السياقية المختلفة.

ويبين ابن جني –مرة أخرى أهمية مراعاة كل لقطة وردت في سياق الكلام لتحديد المعاني تحديدا دقيقاً ، فقد يبدوا ورود اللفظة في الكلام من قبيل الزيادة ، ولكن المتأمل في المعنى العام يدرك دورها الوظيفي في تخصيص المعنى وتحديده فإذا تأملت قوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ (سورة الانعام الآية : 38 .) فيكون قوله تعالى ﴿من شيء﴾ على هذا مفيداً، أي ليس الغرض تشبيه بالطائر ذي الجناحين بل هو الطائر بجناحية البتة. (ابن جني، ص 270 .)

ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ (٢٦)﴾ (سورة النحل الآية : 26 .) فعلى هذا لو قيل: فخّر عليه السقف ولم يقل من فوقهم لجاز أن يظن به أنه كقولك : قد خربت عليهم دراهم وقد أهلكت عليهم مواشيهم وغلاتهم ، وقد تلفت عليهم تجارتهم فإذا قال : (من فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمل ، وصار معناه أنه سقط وهم من تحته فهذا معنى غير الأول. (ابن جني ، ص 271 .)

نماذج من توجيه بعض الأساليب :

1. توجيه الاستثناء في قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣﴾(سورة المائدة الآية 3)

وهذا من المواطن التي لم تكن آراء المفسرين متفقه فيه ، وكان الخلاف منصباً في نوع الاستثناء المذكور أمتصل هو أم منقطع ؟ ويبدو هنا سيذكر من آراء أنّ اتجاه المفسرين صوب الاستثناء المنقطع في هذه الآية لاختلافهم في تحديد المستثنى منه لتعدد المذكور في الآية قبل المستثنى ، وهو ما يذكي من المحرمات المذكورة ، أيرجع الكلام إلى جميع ما تقدّم من المحرمات ؟ أم إلى أقرب مذكور منها ؟ مما يقبل الزكاة ؟ إلى معنى التحريم لا المحرّم ؟ وهذه الاحتمالات هي مصدر تعدد الآراء في بيان نوع الاستثناء المذكور في الآية وقد يبسط بعض المفسرون القول في عرض هذه الآراء وبثوا ما تكون لديهم من رؤى في هذه المسألة، فعرضوا ما يعتقدونه من تلك الآراء وناقشوا ما أبدى من آراء أخرى. (حيدر التميمي، 1429هـ ، ص165)

2. توجيه الخبر في قوله تعالى: (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) (سورة الواقعة الآية 79)

فيبدوا أنّ ابن عربي يعترض على فكرة أنْ يحل الخبر محل الأمر أو غيره من أساليب الإنشاء الطلبي فأبدى اعتراضي على أن يكون الخبر في هذه الآية معبراً عن معنى النهى قائلاً: (إذا قلنا أنه وارد في الآدميين وهو الصحيح أنّ معناه لا يمسه أحد منهم بشرع فإن وجد المس فعلى خلاف حكم الشرع ، وهذه الحقيقة هي التي فاتت العلماء فقالوا إنّ الخبر قد يكون بمعنى النهى ، وما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد فإنهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفاً). (مصدر السابق نفسه)

وقد ذكر الزركشي هذه الآية وعدّها شاهداً على المواضع التي يرد فيها الخبر مُعبراً عن معنى النهي، فقال : ومنها النهي كقوله الثاني: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) (سورة الواقعة الآية 79.)

وهذا الموضع يسبق الموضع السابق الذي ذكر فيه الحديث عن مجئ الخبر ليعبر عن الأمر ولا فرق بينهما.

ومنه توجيه التقديم والتأخير وتوجيه الحذف. (بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي –1972م.)

توجيه الألفاظ في سياق النصوص وعلاقته بالتخريج:

التوجيه هو بيان أنّ رواية البيت أو القراءة لها وجه في العربية وموافقة لقواعد النحو.

كما عُرِّف في علم البديع: بأنّه إيراد الكلام محتملاً لوجيهن مختلفين ويكون أحدهما مدحاً والآخر ذماً نحو قوله تعالى:يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٠٤) (سورة البقرة الآية : 104) فيفهم منها الذم الذي أراده اليهود ، والمدح الذي أراده المسلمون حين رغبوا في أن يرعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي قول الشاعر : لاعور يسمى عمرا: خاط لي عمرٌ قبا ليت عيناه سواء (اميل بديع ، 2006م ، ص 696) . في حين عرفه محمد حسين بأنه : تحديد دليل أو تحديد سبب أو مخرج لأي مسألة نحوية . (محمد حسين جبرة ، 2006م ص 22).

ومن خلال التعريفين تبين أنّ فيهما قصوراً أو إبهاماً ولعلّ الجمع بينهما يجبر ذلك ، فيكون المصطلح الذي يرتضيه البحث أنّ التوجه هو تحديدُ وجهٍ ما للحكم النحوي على الشاهد ذي الوجوه المتعددة عن طريق التخريج أو التأويل أو تحديد الدليل أو العلة.

وإذا كان تحديد مصطلح التوجيه قد جاء متنوعاً فإنّ ذلك قد انعكس على استخدام النحويين له للمصطلحات التي ترادفه أو تشابه ، كالتخريج والتأويل والجهة والسبيل والقياس والعلة والحجة ولعل أكثرها شيوعاً مصطلحا التأويل والتخريج. (المرجع السابق نفسه .).

التوجيه والتخريج: التخريج مصدر خرّج بالتضعيف ، وهو ترك البعض ومخالفته بعض الشيء بعضه، يُقال خرّج الغلام لوجه تخريجاً إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها، وخرج فلان عمله إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضا. (ابن منظور – لسان العرب – ص 55/4 –1419هـ .) وهذه معان قريبة من معنى التوجيه فكون الشيء ضروريا مختلفة شبيه بإيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين وبذلك يكون المعنى اللغوي قد ذُلِّل إلى الاصطلاح .

لقد استخدم بعض النحويين هذا المصطلح لدلالته على معنى التوجيه ، وقد سلك أبو حيان هذا المسلك وإن كان استخدامه لمصطلح التوجيه أكثر .

والتخريج نوع من أنواع التأويل ، لأنه يرد إلى استخدام أصل القاعدة بل وإلى أصل الوضع.

قواعد التوجيه والتخريج :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم لحاجة إلى معرفة القواعد والأصول ، لأنّ اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة، بل في أي جزء من تلك الكتب ، لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر وبقي الحال على ذلك عدة قرون إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية ، فصعب عليهم حينئذٍ معرفة مواضع الأحاديث التي اُستشهِد بها المصنفون في العلوم الشرعية كالفقه وا لتفسير فنهض بعض العلماء وشّمروا ساعد الجد فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزو تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب الأصول. (محمود الطلحان ،1983م ، ص 16).

وقد أفاد أهل اللغة من منهج أهل الحديث في نقل اللغة ورواتبها ولهذا استعاروا بعض مصطلحات أهل الحديث كالتخريج وقد برز التخريج في علم النحو وتمثل في أوجه عديدة بيانها ما يلي : التقدير ويشمل الفروع الآتية : (تمام حسان ، ص 216).

أ. تقدير الزيادة نحو: ما زيد قائم .

ب. تقدير الحذف نحو بخير ، في جواب كيف حالك .

ج. تقدير الفصل نحو : ويكون بالأجنبي نحو علمت – آيك الله – ما كان من أمرك وقد يكون بغيره نحوه (حيّاك الله) .

د. تقدير الإضمار والضمير قد يكون تقدير للعامل كما في نحوه ، جئت لأخذ الكتاب (والنصب بأن مضمرة) كما يكون تقديراً للضمير المستتد نحوه زيد قائم ، كما يكون مفسراً نحو : نعم قوماً معشراً .

هـ. تقدير التقديم والتأخير ، إيّاك نعبد ويكون التقدير نيابة ، والنيابة لها صورة متعددة منها:

1. نيابة الحرف عن الحرف ومن هنا كان تعدد معاني الحروف وكان الأمر بدأ بالتضمن وانتهي بالنيابة .
2. نيابة العوض عن المعوض نحوه: اللهم .
3. نيابة المصدر عن الفعل نحو : ضرباً زيد .
4. نيابة الحال عن الخبر نحو: ضربي العبد مسيئاً .
5. نيابة الفاعل عن الخبر نحو: زيد .
6. نيابة الـ مفعول عن الفاعل نحو : ضُرِب زيدُ فالزيادة والحذف والإضمار والتقديم والتأخير والنيابة هذه هي بعض أوجه التخريج في النحو. (تمام حسان ، ص 216 .).

أضرب من توجيهات النحاة في التخريج:

للنحاة أضرب من التوجيهات تدخل في التخريج منها :

أصل الوضع:

إنّ أصل الوضع تحديد قام به النحاة ليصلوا به إلى الاقتصاد العلمي تجنبا للخوض في أوابد المفردات وتلك الغاية التي ترمى إلى أصل القاعدةأن أصل وضع الحرف بُنِي على فكرة تذوق الحرف كما حددها النحاة وقد كان هذا التذوق يتم بسكان الحرف بعد الهمزة مكسورة المخرج والصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصر أصل الوضع بالنسبة لهذا الحرف.

ولكن هناك ذوقاً وعرفاً لغوياً عن العرب أصحاب السليقة جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضاد ويألفون توالي الأشتات ، فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كده العرب تواليها ومن ثم عدلوا عن الأصل احدها ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته قالوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب ..... الخ ويكون هنا التخريج حيث تكون هنالك مخالفة للقاعدة الأساسية ولكن الخط العربي لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل فخصص لكل أصل رمز هجائي وتقاضى عن الفروع التي جاء بها العدول وجعل ذلك من قبيل الاقتصاد. (تمام حسان مصدر سابق).

ومعنى هذا الاقتصاد في جهد المتكلم أدّى إلى العدول ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدّى إلى الاستصحاب . وقد كان على الكاتب أن يُراعي الفرق بين الأصول ويتجاهل الفروق بين الفروع فكان عليه أن يُراعي الفرق بين النون في (نام) والقاف في (قام) والصاد في (صام) والسين في (سام) ولكنه كان عليه أيضاً أن يتجاهل الروع بين فروع النون التي تبدوا في كلمات مثل : نام – ينبغي – ينسى – ينشئ – ينجح – حيث نرى هذه النونات نوناً واحدة فإذا كان عمل المتعلم عدولا عن الأصل فإن عمل الكاتب رد ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليأوّل به إلى الاستصحاب والعدول عن أصل وضع الكلمة أما أن يكون عدولاً مطردا فذلك ما سمّاه النحاة شاذاً أي خرج عن القاعدة ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ومن أمثلة ذلك قول الراجز : الحمد لله العلي الاجلل (أي الأجلّ) .

وقوله: أو الفاكهة من ورق الحمى إلى الحمام (المصدر السابق نفسه – ص 128) وأما إذا كان العدول مطرد فإنه يخضع القاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال والإبدال أو النقل أو الحذف أو الزيادة وهي قواعد تشبه قواعد الإدغام ، لأنها تُبنى على الذوق العربي بالنسبة للاستثقال و الاستخفاف وغيرها .

ولعلّ من أنواع التخريج :

ردّ الصيغ الصرفية لأصولها المفترضة مثلما في قولهم : (قال) حيث أصلها قَوَل و (باع) أصلها (بَيع) والقاعدة الصرفية تقول : (تقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما) وإذا الواو أو الياء اثر ألف زائدة قُلبت همزة مثل : (كِساء) وأصلها (كسوِي) وكذلك إذا سُكّن أول المثلين وحُرِّك ثانيهما وجب إدغامهما مثل: (ردَّ ومدَّ) التي أصلها (ردد ، مدد) وكذلك إذا التقت الواو ، والياء ، وسبقت إحداهما سكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء مثل : (سيِّد ، ميِّت) التي أصلها (سَيْوِد ومَيْوِت) . (أحمد الحمداوي، 2003م، ص 119.) وغيرهما من القواعد الصرفية ولذلك نجد التخريج بكثرة في الصرف .

وقد يكون التعليل نوعاً التخريج كتعليل بناء الأسماء لأن الأصل في الأسماء الإعراب فإذا جاءت مبنية بحثنا عن علة بنائها كان هذا التعليل نوعا من انواع التخريج ليوافق الفرع الأصل وما جاء على أصله لا يسأل عن علته (قاعدة توجيهية وردت في كتاب الإنصاف) وقد يلجأ النحاة إلى الفروق عن الأصل، وتفضيل العدول إلى الفرع وذلك يرجع إلى الأمور الآتية: إرادة أمن اللّبس الذي يكون مع الاستصحاب فالمبتدأ العام في اللغة العربية هو عمّ عنه ابن مالك بقوله:

إنْ بشكلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ وما لباعٍ قد يُرى لِنَحوِ حَبْ

فمثال ذلك أنّ لقاعدة الأصلية تجعل المبتدأ مقدماً على الأصل ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل على متأخر لفظاً ورتبه ، ولأدّى إلى اللبس . عندئذٍ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر . (تمام حسان– ص 135)

2. مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه ومثال ذلك أصل تقديم المبتدأ ، فهذا المبتدأ قد يتعارض مع أصل آخر وهو القائل إن أسماء الاستفهام لها الصدارة، فإذا كان الخبر اسماً من أسماء الاستفهام فإنّ رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ، لأن اسم الاستفهام من الكلمات التركيبية والمبتدأ من لكلمات الاشتقاقية أكثر تأصلاً في حقل الرتبة

والافتقار من الكلمات الاشتقاقية فيصح لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ فالتعارض هنا بين أصليه من أصول الرتبة . (المصدر السابق نفسه – ص 136)

3 الذوق العربي في الأداء اللُّغوي (النطق) وما يرتبط به من الظواهر السياقية فقد تكون هنالك قاعدة أصلية صوتية صرفية أو نحوية يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في نطق منافياً للذوق العربي ، فالأصل الفك ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام ومثل ذلك يُقال في حركة الإعراب والعدول عنها إلى سكون الوقف أو إلى حركة مناسبة. والأصل أن تبدأ الكلمة من حيث نظام اللغة بالساكن في بعض الحالات ويعدل عن هذا الأصل بالتوصل . والأصل أن يتجاوز ساكنان نظريا ولكن يعدل عن هذا الأصل إلى التخلص وهكذا الحال مع ظواهر الحذف والإسكان والمد والقصر وغيرهما بإمعان النظر في التخريج النحوي نجده ضرباً من ضروب التأويل وبهذا يمكن إدراجه في دائرة التأول النحوي الذي يدخل في توجيهات النحاة.

المصادر والمراجع :

1- ابن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص 110.

2- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة وجه

3- ابن منظور لسان العرب ، ص 55/4 ، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العيدي ، دار احياء التراث العربي – بيروت لبنان ، ط3 ، 1419هـ .

4- ابن هشام الانصاري مغنى اللبيب ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، ط1 ، 2000م ، ج 6 ، ص 137.

5- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، ط 1، المجلس الاعلي للشؤن الاسلامية ، 1388هـ ، ج2 ، ص 20 .

6- أبو القاسم جر الله الزمقشري ، اساس لبلاغة ، مادة وجه .

7- أحمد الحملاوي ، 2003م ، ص 119، شذا العرف في فن الصرف ، مكتبة الآداب القاهرة .

8- ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج 3 / ص 50.

9- أميل البديع ، 2006م ، ص 696، موسوعة علوم اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط1 .

10- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي . البرهان في علوم القرأن تحقيق محمد أبو الفضل براهيم، دار المعرفة ، بيروت ، 1391-1972م .

11- بن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الاصول في النحو تحقيق عبدو الحسين الفتلي، ط 3، 1996م ، مؤسسة الرسالة بيروت 418/1 .

12- بن فارس الصاحبي، في فقه اللغة، تحقيق عمر الطباع ، ط1 ، 1993م ، مكتبة المعارف ، بيروت، ص 161م .

13- جلال الدين السيوطي المزهر في علوم اللغة وانواعها ، ج1 ، ص 369.

14- الحسن بن القاسم المرادي ، الجنى الداني في حرول المعاني تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط1 ، 1992م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 55 .

15- حيدر التميمي ، التوجيه النحوي في كتب أحكام القرآن ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 2008م – 1429هـ ، ص 165.

16- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط 3 ، 1988م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . ج1 ، ص 72 .

17- السمين الحلبي ، الدر المصون ، في العلوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد الخراط . ط1، 1989م . دار القلم ، دمشق ، ج1 ، ص 91 .
18- عبد الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، جامعة القاهرة ، دار العلوم 1997م ، ص 8 .
19- عبد الرحمن بن كمال الدين ابي بكر بن محمد بن سابق الخضيري ، همع الهوامع ، في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ،1998م ، دار الكتب العلمية، ج2 ، ص 69.
20- فتح القدير 378/3 .
21- الفيروز ابادي، القاموس المحيط ، مادة وجه
22- محمد ابراهيم عبادة معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، ط – دار المعارف القاهرة ، ص 299.
23- محمد حسنين صبرة ، التوجيه النحوي (مواضعه أسبابه ، نتائجه ، ط1 ، دار الغريب ، 2008م، القاهرة ص 13 .
24- محمود الطحاني، ص 16 ، أصول التخريج ودراس الاسانيد ، مكتبة رشد ، الرياض ، ط5 ، .
25- محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، ط1، 2007م ، دار الفكر، دمشق ، ص 34 .
26- النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب المرى في ديوانه ، ص 4 .
27- يوسف بن ابي بكر السكاكي الخوارزمي الحنفي ، مفتاح العلوم ضبط وتعليق نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 2، 1987م، ص 427 .